



## مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق

اسم الكاتب: د. عبد الجبار احمد عبد الله

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/59>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترن特.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

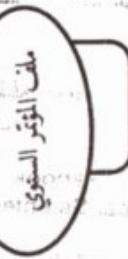
استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



## الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق

الاستاذ المساعد الدكتور  
عبد الجبار احمد عبد الله<sup>(\*)</sup>



### المقدمة

الموضوعية والذاتية الداعمة لحركة التحول الديمقراطي في العراق ولن يكون هناك أي مبرر للتأخير. والانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني من عام ٢٠٠٥ هي واحدة من خطوات التحول الديمقراطي في العراق، وهي الخطوة الاولى الصحيحة ولكنها لا يجب الا تكون الاخيرة او النهائية لأن حركة التحول الديمقراطي تحتاج لخطوات عديدة تزيف وتعزز عملية الانتخابات.

يحاول هذا البحث التطرق لبيان اهمية الانتخابات في حركة التحول الديمقراطي في العراق وجدوها وذلك في مباحث ثلاثة خصص المبحث الاول لماهية التحول الديمقراطي والقواعد الاساسية المتحكمة في التحول.

اما المبحث الثاني فقد كرس لتناول الاطار القانوني السياسي للتحول الديمقراطي في العراق ونقويه في حين تناولنا في المبحث

اذا كان الكثير من دول العالم قد انخرطت في حركة التحول الديمقراطي، بمواجتها المتعددة، سواء كانت هي راغبة ام مضطرة، نتيجة لدافع داخلية ام خارجية ام كلاهما، فان العراق لم ينخرط في حركة التحول الديمقراطي، وبمواجتها الاولى، الا بعد الناسع من نيسان من عام ٢٠٠٣.

واذا كانت الدول التي سبقت العراق في الدخول في حركة التحول الديمقراطي قد باشرت خطوات واجراءات التحول بعد سقوط واهيار الاتحاد السوفيتي كامتداج للحكم الشمولي فان العراق باشر، وبعد اربعة عشر عاما من سقوط الاتحاد السوفيتي، خطوات واجراءات التحول الديمقراطي بعد سقوط النظام الاستبدادي.

واذا كان هذا التأخير له ظروفه الموضوعية والذاتية فيما مضى، فان المناخ السياسي الذي توفر للعراق مع وجود نخب سياسية قوية سياسية عراقية تؤمن بالديمقراطية والعدالة ستكون هي الظروف

(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

وفيما يخص التعريفين الأوليين يذهب البعض من الباحثين إلى أن النظام السلطوي أكثر قدرة على الاستمرار من النظام الشمولي كونه أكثر مرونة مما يتاح فرصة لتطويره من داخله عندما تتفاقم أزمته بخلاف النظام الشمولي الذي ينهار تحت وطأة أزمته. ومن أن النظام السلطوي يستطيع التحول من داخله باتجاه نظام تعددي مفدي تباين فرص تطوره تدريجياً إلى نظام ديمقراطي.<sup>(٥)</sup>

وعندما نقارن بين النظام السلطوي والشمولي، نجد أن السلطوية هي عقيدة تؤكد قدرتها على صيانة النظام والسلطة من خلال التماسک والقوة والأكراد سواء بذرعة حكم الفرد الواحد أم الطبقة المتميزة لم سيطرة مبدأ ما، وتركيز السلطة بيد الأقلية والممارسة الاعتباطية لها وفردانية صنع القرار وعدم فتح باب الحوار والمنافسة، المسيطرون عليها ووجود سلطات ثلاث شكلية مع استخدام واسع للقمع<sup>(٦)</sup> أما الشمولية فهي نظام حكم يكون العزب الواحد مسيطراً على السلطة السياسية والقانونية والعسكرية ويحاول إعادة هيكلية المجتمع والتدخل بالحياة الشخصية للأفراد والسيطرة على رغباتهم وتحركاتهم وحرفياتهم مع ايدلوجية تغطي كل مجالات الحياة وحزب سياسي وحيد يقوده شخص واحد ونظام واسع للرعب وتوجيهه

الثالث الانتخابات والتحول الديمقراطي مابين التظير والتغير، واخيراً جاءت الخاتمة مدونة بها عدداً من الاستنتاجات الأساسية.

**المبحث الأول**  
في ماهية التحول الديمقراطي بداية سناحول اعطاء تعريف التحول الديمقراطي وبعض مؤشراته، حتى يكون لنا القياس الذي نقى به حالة التحول الديمقراطي في العراق.

يقصد بالتحول الديمقراطي تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة اشكالها والوانها لتحول محلها نظم آخر في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات التزيمية كوسيلة لتبادل السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور<sup>(١)</sup> أو هي عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي<sup>(٢)</sup> وهي عند اخرين " العملية التي تصبح خلاها ممارسة السلطة السياسية أقل تعسفاً وأقل استثناء لآخرين"<sup>(٣)</sup>.

ويميز هذا الاتجاه مابين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي لينصرف الأول إلى عملية التغيير تجاه الانتخابات الحرة والمشاركة الشعبية وحرية الجماهير، وتحول تجاه الحكم الديمقراطي، أما التحول الليبرالي فهو تغير يحد من سلطة الدولة في التدخل في حياة الناس ويسمح بالتعبير الأكثر حرية ودرجة أكبر لنشاط المعارضة.<sup>(٤)</sup>

يتصدّل بعموم قيم المواطن، الذي يفترض أن تكون هذه المؤسسات لخدمته وليس للتحكم به.

**والتحول الديمقراطي**

مجموعة شروط ومراحل بحسب نموذج روسو وهي شرط الخلفيات وثلاثة مراحل ويقصد بشرط الخلفيات أن معظم الناس لا يخامرهم أي شك أو تحفظات ذهنية حول ماهية الوحدة السياسية التي ينتهي إليها<sup>(١٠)</sup>.

اما المراحل فهي المرحلة التحضيرية ومرحلة لحظة القرار واخيراً مرحلة التعود في المرحلة الأولى يكون هناك صراع متواصل واحد يؤدي إلى انهيار النظام الالديمقرطي، اما لحظة القرار فيقصد بها حدوث قرار واع يبني الحكم الديمقراطي، واخيراً تأتي مرحلة التماسك التي تحدث عندما يتعود السياسيون والناخبون على هذا النمط من النظام، وهي مرحلة ليس فيها لاي من اللاعبين السياسيين او الاحزاب او المصالح المنظمة او القوى او المؤسسات او اية جماعة تزعم بان لها حق النقض لاي عمل يقوم به صانعوا القرار المنتخبون ديمقراطيا<sup>(١١)</sup> واستناداً لهذه الشروط والمراحل نجد تباين خيرة الدول في التحول الديمقراطي فهناك دول قطعت شوطاً كبيراً في طريق التحول ودول اخرى مازالت في بداية طريق التحول ودول نجحت نجاحاً واستقراراً في تحولها ودول اخرى

مركزى للاقتصاد وسيطرة كاملة على وسائل الاعلام<sup>(٧)</sup>.

وبطبيعة الحال العراقية في النظام السابق نجد ان التمييز هنا غير مجيء لأن النظام السابق كان يجمع كل الموصفات المنكرة اعلاه وهو اصلاً ظاهرة سياسية فريدة من نوعها لن تتكرر ولا تؤطرها أي قواعد اكاديمية او بحثية.

وعلى العموم فان التحول هو تحول من حالة سلبية الى حالة ايجابية، سواء كانت الحالة السلبية هي الحكم السلطوي او الحكم الفردي والتسلط في السلطة واستثناء الآخرين الى الحالة الايجابية التقيض والمضاد لكل مقومات الحالة السلبية.

ومقومات هذه الحالة الايجابية تتجسد في التداول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات وحق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار ومراقبة سلوك الحكام والعدالة الحزبية<sup>(٨)</sup> وهذه المؤشرات هي اركان وعناصر النظام السياسي الديمقراطي.

ومع وجود هذه المؤشرات المهمة فان البعض يذهب الى ما هو ابعد من ذلك وتأكيد على ان الديموقراطية ليست مجرد اقامة احزاب سياسية او اجراء انتخابات حرة بشكل دوري ولكنها تتطلب كفاحاً مستمراً من اجل الحفاظ على القيم الديموقراطية من كافة الاخطار المحدقة بها من كل جانب وفي كل وقت.<sup>(٩)</sup> وما نراه انه تصور سليم، يوازن ما بين الجانب الشكلي وال رسمي من جهة والجانب الاهم الذي

وواقع ومسار عملية التحول الديمقراطي لاتسir في دربها بدون بعض القواعد والضوابط. وهذه القواعد يحددها بعض الباحثين في ثلاثة قواعد أساسية اولها شكل الحكومة وثانيها النظام الانتخابي وثالثها الجماعات التي تشارك او لا تشارك سياسياً.

فمن حيث شكل الحكومة يفضل البعض النظام البرلماني على الرئاسي وذلك لأن الأخير حسب رأيهما يفقد للميكانزم الذي يحقق التوافق بين النخبة والمعارضة والذي قد يؤدي لانهيار الديمقراطي اما النظام الانتخابي فهو نتاج لمصادمات مكثفة بين النخبة والعناصر المناوئة والمعارضة لها بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي الأكثر مناسبة من وجهة نظرها. وعندما يكون النظام الانتخابي مناسباً من وجهة نظر مختلف الاطراف الفاعلة سياسياً فان ذلك يحافظ على بقاء الديمقراطية واستمراريتها بينما اذا شعر احد الاطراف بظلم واقع عليه فان ذلك يدفعه الى اللجوء الى الاعمال غير المشروعة وبهذا بذلك استمرارية النظام ككل ويمكن ان يترتب على ذلك تقويض للديمقراطية، اما بالنسبة للجماعات المشاركة فهناك قوى تتبع من ممارسة دور سياسي في نظام ديمقراطي كالمؤسسة العسكرية بينما هناك قوى اخرى يسمح لها

عائد من بعض مؤشرات عدم الاستقرار السياسي<sup>(12)</sup>.  
ومثلاً ان لكل موقف سياسي وعملية سياسية، ودافع تحركه، فإن دوافع التحول الديمقراطي تقسم إلى قسمين، دوافع داخلية وأخرى خارجية وبعض من أسباب التحول نابعة من داخل المجتمع مثل حالة الهند وبعضها مفروضة على المجتمع من خارجه مثل اليابان عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، وبعضها يتعلق برغبة الدول المعنية في تلقي المساعدات الخارجية حيث تربط الدول المانحة بين درجة التقدم الديمقراطي وبين حجم المعونات<sup>(13)</sup> او يكون التحول استجابة لضغط داخلية وخارجية معاً تواكب مع تحولات جذرية في النظام الدولي<sup>(14)</sup>.

وبالنسبة لذلك تتعدد نماذج التحول الديمقراطي فهناك النموذج الذي يأخذ صيغة المؤتمر الوطني كوسيلة ل إعادة البناء العلمي للنظام السياسي مثلاً حدث في دولة بنين في 1990 والكونغو عام 1991، أما النموذج الثاني فهو الذي يأخذ تداول السلطة عبر الانتخابات بعد ان يقبل الرئيس بهزيمته في الانتخابات مثلاً حدث في زامبيا عام 1991، والنموذج الثالث يأخذ نموذج الكفاحسلح وحركات التمرد والعصيان مثل رواندا 1990 ومالي 1991، أما النموذج الرابع فالذي يأخذ شكل التحدي المشروط الموجه مثلاً حدث في الجزائر وتونس ونيجيريا في الثمانينات.<sup>(15)</sup>

- الفاصل ما بين اثناء كثيرة، لعهد ماضى وعهد قادم، متلما كان هذا التاريخ هو بداية التحول الديمقراطي في العراق.
- ومتلما هو معلوم فان النظام السياسي الذى ساد في العراق منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ٢٠٠٣ لم يكن يندرج تحت النظم التنافسية الديمقراطي، فلم يكن ذلك النظام يسمح لابالتعديدية السياسية والفكريه او بالتعديدية الحزبية وكل ما حفلت به فترة ذلك النظام هو الحديث عن مشروع دستور عراقي دائم، خصصت من مواده ٧٩ مادة<sup>(١٨)</sup> للحديث عن صلاحيات ومواصفات الرئيس، وللرئون هذا الدستور ادامة لما سبق من مظاهر غير ديمقراطية.
- وبعد سقوط ذلك النظام بدء الحديث رسمياً وفعلياً عن القيام بالعمليات والخطوات السياسية التي تخدم عملية التحول الديمقراطي. وهنا نشير الى ان التحول لم يكن من صنع النظام نفسه، اي لم يكن من نتاج بيئة داخلية، بل كان نتاج استخدام الاداء العسكرية التي اسقطت النظام، ومن ثم عملية التوافق ما بين هذا العمل الخارجي ومن توقيع زمام شؤون السياسة والنشاط السياسي في العراق، سواء كان سلطة ام اداره، وفي اطار المنظومة الدولية التي هيأت القاعدة القانونية لمثل هذا التحول.
- وفي اطار هذه القواعد القانونية، صدرت ثلاثة قرارات<sup>(١٩)</sup> من مجلس الامن الدولي، التي حددت

بالدخول في مجال المشاركة السياسية للتعبير عن وجهة نظرها وحماية لصالحها ولانجاح عملية التوفيق المساومة التي تتطوى عليها الديمقراطية.<sup>(٢٠)</sup>

ومن الجدير بالذكر ان عملية التحول الديمقراطي، لاتتم بين ليلة وضحاها، اذ انها عملية طويلة وشائكة ومعقدة قد تحتاج لوقت طويل حتى تثمر ويتحقق بها جميع ابناء البلد. وان كانت بداية خطوة التحول الديمقراطي او تبدأ بتخفيف قبضة الحكم السلطوي او الاستبدادي فان نهاية الخطوات تحتاج لمقومات كثيرة. فقد تشهد عملية التحول الديمقراطي العديد من الصعوبات بعضها يتعلق بعدم توافر بعض او كل الشروط الداخلية اللازمة للتطور الديمقراطي مثل الضمانات القانونية والمؤسسية او وجود منظومة قيمية منفعة مع القيم الديمقراطية كالتسامح والمرونة والقبول بالحلول الوسط او استقرار خريطة الطبقات والشرائح الاجتماعية اضافة لوجود صعوبات تتعلق بزيادة الوزن السياسي لبعض الاتجاهات على نمو يهدد النخب الحاكمة.<sup>(٢١)</sup>

**المبحث الثاني**  
**الاطار القانوني والسياسي للتحول**  
**الديمقراطي في العراق وتقويمه**  
**او لا: الاطار القانوني والسياسي**  
**للتحول الديمقراطي في العراق**  
**وتقويمه**

ما لا شك فيه ان الناسع من نيسان من عام ٢٠٠٣، كان الحد

اما القرار ١٥١١ الصادر في ٢٠٠٣/١٠/١٦، فنجد ان مقدمة القرار تحت على ضرورة التعديل بحلول اليوم الذي يتولى فيه العراقيون ادارة شؤونهم بأنفسهم. أما فقرات ذلك القرار فقد أكدت على بعض المسائل المهمة: منها ان الفقرة ١.. اشارت الى قيام شعب العراق بتشكيل حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً تتولى المسؤوليات المنوطة بالسلطة. والفقرة الثانية التي أكدت ضرورة انشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع كخطوة هامة نحو انشاء حكومة ممثلة للشعب معترف بها دولياً. والفقرة الرابعة.. التي دعت مجلس الحكم ووزراءه هم الاجهزة الرئيسية لقيادة المؤقتة العراقية التي تجده سلطة العراق خلال الفترة الانتقالية الى ان يتم انشاء حكومة ممثلة للشعب.

هذا الى جانب الفقرة السادسة والعشرة اللتان أكدتا على الجدول والبرنامج الزمني لصياغة دستور جديد للعراق واجراء انتخابات دائمة، وعقد المؤتمر الدستوري عن طريق الحوار الوطني كعلم في الانتقال الى الممارسة الديمقراطية والاستفادة من خبرة الامم المتحدة.

اما القرار الاخير ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٨ فقد جاء لينهي الاحتلال قانونياً وليس فعلياً، وتأكيد اقرار الجدول الزمني المقترن للانتقال السياسي للحكم الديمقراطي وتحديد سقف زمني محدد للعملية

فيها خطوات التحول الديمقراطي في العراق.

ولو عدنا للقرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢ لوجدنا ان المقدمة تؤكد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية... وتصميمه على ضرورة ان يحل اليوم الذي يحكم فيه العراقيون انفسهم على وجه السرعة. وكذلك تشجيع الجهات التي يبذلها الشعب العراقي من اجل تشكيل حكومة تتمثله استناداً الى مبدأ سيادة القانون.

وقد طلبت المادة ٤ من سلطة الاحتلال ان تعمل على تهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب العراقي ان يقرر حرية مستقبله السياسي اما المادة الثامنة الفقرة ج فقد طلبت من الامين العام العمل وبصورة مكثفة مع سلطة الاحتلال ومع شعب العراق والجهات الأخرى لتعزيز الجهد المبذولة لاستعادة وانشاء المؤسسات الوطنية والحلية اللازمة للحكم الممثل للشعب بما في ذلك العمل الجماعي من اجل تسيير العملية التي تضمن الى قيام حكومة عراقية ممثلة للشعب معترف بها دولياً.

اما المادة التاسعة فقد ايدت قيام شعب العراق بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص لتكوين ادارة عراقية مؤقتة بوصفها ادارة انتقالية يسيرها العراقيون الى ان ينشئ شعب العراق حكومة ممثلة له معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة.

بين رئيس مجلس الحكم في دررة جلال الطالباني والسفير بول بريمير في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ سميت باتفاقية حول تشكيل الحكومة الجديدة في العراق والتي كانت محط انتقادات كثيرة من القوى السياسية والحزبية والدينية في العراق.<sup>(٢١)</sup>

و قبل ذلك كانت هناك الخطوات السابقة التي حددها بول بريمير في خطابه للشعب العراقي في الخامس من ايلول من ٢٠٠٣ اذ تحدث فيه عن خطوات الديموقراطية في العراق والتي هي:-

- أ. تشكيل حكومة عراقية مؤقتة.
- ب. كيفية صياغة الدستور.
- ج. تعين الوزراء.
- د. وضع دستور جديد.
- هـ. اقرار الدستور.
- وـ. انتخاب الحكومة.
- زـ. انهاء سلطة التحالف وقيام حكومة عراقية بسلطات ذات سيادة.

وبعد اكمال قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨/٣/٢٠٠٤ والمصادقة عليه من اعضاء مجلس الحكم كافة، ذهبت المادة الثانية وفي الفقرة أب الى تحديد طبيعة التحول الديمocratic وحدوده الزمنية في العراق.

ففي الفقرة أب حدّدت مدة المرحلة الانتقالية بـ"المرحلة التي تبدأ في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب

الانتخابية وبناء نظام سياسي قائم على العملية الانتخابية فقط كما جاء في الفقرة ج من المادة ٤.

وعلى الجانب المحلي فقد اصدر مجلس الحكم العراقي في ٦ شرين الثاني من عام ٢٠٠٣ بياناً صحيفياً بشأن التحول السياسي في العراق محدداً فيه بعض النقاط الأساسية التي تبدأ من صياغة قانون لادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية، واحترام حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، وتأكيد الفصل بين السلطات الثلاث ودخول درجة من المركزية في ادارة المحافظات واقرار مبدأ السيطرة المدنية على قوى الامن والجيش واقامة نظام ديمقراطي فدرالي تحددي موحد يحترم الهوية الإسلامية غالبية الشعب العراقي مع ضمان حقوق الایان والطوائف الأخرى، وينتهي البيان بتاكيده على اقرار الدستور الدائم وتحول السلطة الى حكومة منتخبة وفق احكامه ولم يغفل البيان ضرورة فتح باب الحوار الواسع لكل القوى والشخصيات السياسية والاجتماعية والدينية ولعموم المواطنين.<sup>(٢٢)</sup>

وهذا البيان وما نص عليه من خطوات قد اخذت بتنفيذ فعلياً وما الانتخابات التي جرت في ٣٠/١/٢٠٠٥ الا واحدة من خطواته ولكن تجدر الاشارة هنا الى ان هناك خطوات أخرى قد اتفق عليها ولكنها لم تأخذ نصيبيها في حيز التطبيق او بعض بنودها مثل ذلك الاتفاقية التي عقدت

دالة مثل توطيد الامن، تطوير مجتمع مدنى، البدء بعملية انتخابية وهكذا.

كما ان تحديد الخطوات قد لا يكتب لها النجاح كلها فعلى سبيل المثال ان خطة وخطوات بريرم قد قد تكونت اذ تخلى بريرم عن خطط عقد مؤتمر وطني عراقي واعلن عن نيته خلق ادارة انتقالية عراقية تختلف من مجلس سياسي من شأنه ان يرشح عراقيين للخدمة كوزراء انتقاليين بصفة استثنائية وعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور جديد والسبب حسب رأيه ان المؤتمر الوطني يمكن ان يؤدي لتوفير ميزة غير عادلة للتجمعات السياسية القائمة التي قد لا تكون مماثلة لقطاعات اكبر من السكان العراقيين وكذلك الرغبة في السماح لمشاركة عراقية اسرع في عملية الحكم.<sup>(٢٣)</sup> والسؤال الذي يثار هنا لماذا ضمنت احدى قرارات مجلس الامن الحديث عن اهمية المؤتمر الوطني اذا كان لا يحقق غصر العدالة حسب وجهة نظر الحاكم المدني بول بريرم.

من جانب اخر فان بعض النصوص القانونية، سواء في قرارات مجلس الامن او في قانون ادارة الدولة، لم تطبق كما هي في بعض فقرات قرارات مجلس الامن نصت على الحوار الوطنى والمصالحة الوطنية لكنها لم تتحقق ولم يطرح الحديث بشكل جدي عنها الا بعد

دستور دائم كما ينص عليه هذا القانون وذلك في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول ٢٠٠٥ الا في حالة تطبيق المادة ٦١ من هذا القانون... والفرقة بحددت طبيعة المرحلة الانتقالية والتي تتألف من فترتين الاولى تبدأ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سلطة كاملة تتولى السلطة في ٣٠ حزيران ٢٠٠٤ والثانية تبدأ بعد تأليف الحكومة العراقية الانتقالية والتي تتم بعد اجراء الانتخابات للجمعية الوطنية وتنتهي عند تأليف حكومة عراقية وفقاً لدستور دائم.<sup>(٢٤)</sup>

وبعد اجراء الانتخابات في ٣٠/١/٢٠٠٥ ومهما كان شكل الحكومة التي سوف تشكل فان مدة انتها مستنهى مع اجراء انتخابات الحكومة الدائمة بعد اصدار الدستور الدائم للعراق.

**ثانياً: تقويم مسارات التحول الديمقراطي في العراق.**

كل عملية تحول تتم وفق ظروف معينة يصعب من خلالها التوصل الى صياغة ملامح عامة لذلك فإنه من الصعب تحديد جدول زمني للتحول الديمقراطي في العراق ونشر هذا الى ان انتقال السلطة يجب ان يكون مرتبطاً بعلامة دالة محددة وانه من الخطأ ان يحدد جدول زمني اعتباطي لعملية انتقالية وتعين على سلطة الائتلاف المؤقتة ان تضع علامات دالة محددة لا بد من الوفاء بها بمرور الوقت وربطها بانتقال للسلطات خطوة بخطوة الى مؤسسات عراقية، علامات

لمنظمات غير الحكومية  
العراقية ومؤسسات المجتمع  
المدني.

د. ان نظام الحصص القائم على  
الطائفية والعرق يقوض الامل  
بانجاز مواطنة عراقية عاممة  
بتأكيد الهوية الطائفية والولاء  
على حساب الهوية العراقية.  
وللارث الاستبدادي الذي  
خلفه النظام السابق له اثار سلبية على  
عملية التحول الديمقراطي في العراق  
فمن المسائل المهمة والحيوية في بناء  
الديمقراطية هو وجود تراكم من  
الخبرات السياسية التي تخدم المسيرة  
التاريخية في درب الديمقراطية.  
والتحول لن يكون مكناً عن طريق  
وصفة طيبة سياسية جاهزة يتبعها  
المواطنون العراقيون بل عبر عملية  
صيغورة سياسية واجتماعية وثقافية  
وتربوية. هذا التراكم غالباً عن  
المواطنين العراقيين بسبب ان النظام  
السابق قد رسخ ثقافة الاستبداد  
والخضوع وليس ثقافة المساهمة  
والمشاركة، ولذلك فإن المواطنين  
العراقي يعاني من ضعف في النضج  
السياسي بسبب عدم انتهاج العراقيين  
للسلاسل الديمocrطية.<sup>(٢٦)</sup>  
وهذا يرى البعض انه في بلد  
تعد التقاليد الديمocrطية فيه اضعف  
من تلك الموجودة في وسط اوروبا من  
الخطأ ان نتوقع ان تزدهر الحرية فيه  
فور سقوط الطاغية.<sup>(٢٧)</sup>  
وربما تكون الصعوبة ناجمة  
عن وجود الانقسامات الاجتماعية في

اعلان نتائج الانتخابات ولكنها تتضرر  
ايضاً الخطوات التطبيقية فعلاً.

اما بعض التواريخ في قانون  
ادارة الدولة فلم تكن مقدمة تامام  
القدسية التي تحاول سلطة الاحتلال  
تسبيدها في الدستور العراقي الدائني  
المرتقب فموعد تسليم السلطة والسيادة  
تم في ٢٨/٦ وليس في ٣٠ من  
حزيران كما ان الانتخابات جرت في  
٣٠ وليس ٣١ من كانون الثاني ٢٠٠٥  
ولكن هنا لا تميل الى تقديم التواريخ  
بقدر ما نود الاشارة ان النسبية هي  
التي تحكم مسار الديمocrطية لذلك  
خذاري من تحديد خطوات زمنية  
محددة قد لا تتحقق.

وما يزيد من تعثر الخطوات  
حسب التقرير رقم واحد عن الوضع  
في العراق والذي كتبته السيدة رند  
رحيم فرانكي وهي التي شغلت سفيرة  
العراق في الولايات المتحدة هو  
مايلي:-<sup>(٢٨)</sup>

- أ. غياب احزاب منظمة.  
فالاحزاب السياسية ليست شيئاً  
اكثر من مجموعات من الموالين  
تتحلق حول شخصية قيادية ولا  
وجود لها يكفل تنظيمي حقيقي.
- ب. نسغ الوسط الديمocrطي  
وعدم امتلاكه المؤسسات او  
القدرة التنظيمية لتعبئة الجماهير  
وعدم قدرته على التنافس مع  
التيارات الأخرى.
- ج. قلة المبالغ المخصصة لدعم  
عملية الديمocrطية في العراق  
بشكل عام وكذلك المخصصة

الانتخابات والاستفتاءات بكونها دعائم  
لأي عملية سياسية ديمقراطية.  
ومهم هنا في تلبية شروط  
التحول الديمقراطي من قبل النظام  
الرئاسي أو البرلماني والاقرب  
لتحقيق هذا التحول هو الذي ينبغي ان  
يسعى الى جانب تحقيق متطلبات عدم  
التعصب باستبداد السلطة.

اما النظام الانتخابي فهو التجسيد القانوني والحقوقي لمبدأ الانتخابات فان الانتخابات العراقية التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ قد اعتمدت نظام القائمة المغلقة مع التمثيل النسبي ومهما كانت الدوافع وراء اعتماد هذا النظام الانتخابي، سواء كانت حزبية عراقية او امريكية، فإنه من واجب الحكومة العراقية المنتخبة التحرر من فكرة المغلقة سواء كانت على صعيد القائم او على صعيد السياسات اليومية المستقبلية. وذلك لضمان حدوث التحول الديمقراطي في اطار مقبول من الجميع وان يكون لجهة على حساب جهة اخري .

والواقع ان اهم ما يمكن ان  
تقدمه الانتخابات في دعم التحول  
الديمقراطي انها تحول الصراع  
السياسي من صراع عامودي له صلة  
باليدين والطائفية والاقليات الى صراع  
فقي عابر لتلك الكيانات الثانية  
الاخري والنقابات ومؤسسات المجتمع  
المدنى وجعل مسرح الصراع ليس  
في عمق المجتمع بل في مؤسسات  
السطحة السياسية مثل البرلمان.  
(٣٣)

المجتمع العراقي او بسبب عدم وجود مجتمع متجانس اصلاً<sup>(٢٤)</sup> ومخاوف البعض من الجهد لاحلال الديمقراطية يمكن ان يعمق الانقسامات وذلك انطلاقاً من انه سيطرة جماعة ثانية واحدة على العملية السياسية من شأنه ان يدفع الجماعات الاخرى لتفويض العملية السياسية.<sup>(٢٥)</sup>

المبحث الثالث

الانتخابات والتحول الديمقراطي بين التغيير والتغيير

فمن حيث شكل الحكومة فان  
قانون ادارة الدولة قد حدد طبيعة هذا  
النظام في المادة الرابعة بـ"نظام الحكم  
في العراق جمهوري اتحادي (فرالي)  
يمقراطي تعديدي...<sup>(٣٠)</sup>.

وكانت هذه المادة مثار جدل مابين من يرى عدم دقتها استناداً إلى أن القانون أخذ بالنظام شبه الرئاسي وعدم صلاحية النظام الجمهوري للعراق<sup>(٢١)</sup> ومن وجد بان هذا النظام هو الملايم لواقع العراق الذي انهكه الحكم المشخصين<sup>(٢٢)</sup> مع اتنا نرى ان القانون زلوج مابين النظام الرئاسي والبرلماني مع رجحان كفة رئيس الوزراء ثم ان بيان صلاحية من عدم صلاحية هذا الشكل من الحكومة يتبع في ان يحددها الشعب العراقي ومن دون ذلك فان اصل هذا التحديد والتقرير هو

Merrill الاراء المطروحة ومن دون ان يكون هناك ظلم الرأي او لجهة او تعسف في استخدام السلطة. ويمكن ان نقول ان الحوارات الجارية، ومنذ اعلان نتائج الانتخابات حتى الان هي حوارات بناء، رغم ان فيها تأخير وتعثر، ولكن المهم ان الحوار قد اصبح المبدأ الاساسي في الحياة السياسية العراقية وهذا شيء مهم جداً لتعزيز التحول الديمقراطي في العراق.

وهنا نجد ان دور النخبة السياسية العراقية، ايجابي في اعتمادهم الحوار لأن السبيل الوحيدة لحل الصراع السياسي هو الوصول لطريق وتقاهم لادارة الخلاف من خلال صيغة تفاهم او تراضٍ عام وهم في دورهم هذا قرييون من كل نظرية روبرت دال (Polyarchy) ونظيرية دانكورت روست عن التحول الى الديمقراطية، في تأكيدهما على كل من القائم والتوافق والراك النخبة والجماعة السياسية بالخطر الناجم عن التقسيم.<sup>(٣٤)</sup>

ومن الضروري ان تستمر النخبة السياسية في عملها هذا مستقبلاً وخاصة في اشاعة قيم التسامح والمرونة والمصالحة والشرعية وذلك لن يكون طبقاً الا من خلال اعتماد الديمقراطية ثم ان سيادة النخب التساؤمية المرتكزة على التعديدية والرضا المتبادل واعتماد الانتخابات وتقييم الخيارات المتبادلة لحل الخلافات بالطرق الشرعية سيعمل

ثم ان الانتخابات ستجعلنا نستطيع ان نعرف ان الديمقراطية على ا أنها تصوّرت بوصفه مواطن وليس شيء اخر<sup>(٣٥)</sup> واذا ما ضمننا هذا المواطن فان التحول الديمقراطي من نظام عراقي استبدادي سيكون لصالح نظام عراقي ديمقراطي وليس الانتقال من اقلية معينة لصالح اغلبية معينة رغم ان المنطق الديمقراطي يفترض حكم الاغلبية ولكن منطق بناء الديمقراطية في العراق يجب ان يستند الى حكم المواطن العاقية ليس الا.

ثم ان الانتخابات تعتمد على مجموعة شروط حتى يتحقق لها النجاح وهذه الشروط تشمل:<sup>(٣٦)</sup>

- أ. ايمان النخب الحاكمة بضرورة التحول السلمي نحو الديمقراطية التعديدية.

- ب. التفايق بين الحكومة والمعارضة على الاجراءات والتربیات الادارية والتنظيمية الخاصة بعملية الانتخاب.

- ج. وجود مراقبيين محايدين للإشراف على سير العملية الانتخابية لما يضمن نزاهتها وعدم تزويرها.

فمن حيث ايمان النخب الحاكمة فهو متتحقق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، سواء كان في دورية وتناوب رئاسة مجلس الحكم وتناوب الوزراء في وزارتهم والركون للحوار في حل المشاكل التي ولجهتهم واعتماد ركيزة التعديدية في الرأي وقبول الرأي الآخر واعتماد سياسة التوافق والحلول الوسطى ما بين

وعلينا ان نتذكر ايضاً من انه لا يمكن الحديث عن تطور ديمقراطي حقيقي وجاد من دون ان تكون هناك انتخابات تتسم بالحرية والشفافية ليتمكن المواطنون من خاللها من ممارسة حق الاختيار بين اكثر من شخص واكثر من حزب واكثر من برنامج سياسي.<sup>(٣٩)</sup>

اما لو رجعنا لقاعدة الثالثة من قواعد المحكمة في التحول الديمقراطي وال خاصة بالجماعات المشاركة.

فان هناك الكثير من الذين لم يشاركوا في الانتخابات، باختلاف دوافعهم<sup>(٤٠)</sup> ولعل عدم مشاركة ستة ملايين من اصل ١٤،٠٠٠،٠٠٠ يوضح حجم الذين لم يصوتو، و ايضاً باختلاف الميارات والدوافع، وهذا الامتناع رغم انه ممارسة لحق كون التصويت هو حق وليس واجب، الا انه يحدر معاودة تقويمه لاجل استبيان السليميات والاجيابيات من وراء هكذا امتناع.

وما نراه هو افضلية ومصلحة الدخول في العملية السياسية والاستفادة من المواد القانونية الكثيرة في قانون ادارة الدولة العراقية وكذلك المناخ الجديد في العراق الى جانب امكانية الاستفادة ما ممارسة لعبة الادوار السياسية الناتج عن سياسة التوافق والاختلافات المعتمدة في الحياة السياسية في العراق.

على تجنب العراق الكثير من المشكلات.<sup>(٣٧)</sup>

اما ما يخص الاتفاق ما بين النخبة والمعارضة، فان المعارضة السياسية في العراق لم توجد اصلاً فالانتخابات والنظام الانتخابي والعملية السياسية كلها كانت موضع تقرير من الحكومة العراقية بالاتفاق مع سلطة الاحتلال وفي ظل غطاء لقرارات مجلس الامن الانفحة الذكر.

ولكن بعد تشكيل الحكومة المقبلة فانه من المقرر ان يشهد البرلمان الجديد في العراق صيغة المعارضة السياسية من القوائم التي ربما لن تنظم للحكومة او من الشخصيات التي لديها افكار وراء لا تتوافق مع نهج الحكومة.

والافضل للتحول الديمقراطي في العراق ان يكون هناك معارضة سياسية وانتشار لقواعد العمل السياسي التي تحدد عمله بالمعارضة ومنها ان يكون العمل السياسي داخل النظام السياسي بدلاً من ان يكون على النظام السياسي، لأن الفارق والاثر كبير.

اما مسألة المراقبين المحايدين، فان كان هناك ثمة نقص وضعف في اداء دور وخاصية من الامم المتحدة<sup>(٣٨)</sup> فانه يشترط تجاوزه وتلافيه في الانتخابات المقبلة وخاصة انها ستكون ليس الاقوى والاعظم من حيث المشاركون بها بل ومن حيث اهمية نتائجها وعلى كافة الصعد.

ومأسسة القرارات والسلطة  
والاعتماد على البرامج  
الحزبية والسياسية وليس على  
الأشخاص.

ج. الموازنة ما بين الأكثرية  
والاقلية غير اعتماد مبدأ ان  
الديمقراطية هي حكم الأكثرية  
الساعية الى تحقيق اهداف  
الديمقراطية المتمسكة بالقواعد  
والمبادئ المرتكزة على  
المؤسسات الديمقراطية.

#### الخاتمة

ان التحول الديمقراطي قد بدأ  
في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ وكل  
ما قبل هذا التاريخ من نشاط سياسي  
كان محصور في خانة الاستبداد  
والتسلط والدكتatorية.

وهذا التحول الديمقراطي في  
العراق يختلف جذرياً عن تحولات في  
دول كثيرة في العالم فإذا كانت معظم  
التحولات الديمقراطية قد حدثت داخل  
النظام السياسي وبمبادرة من السلطة  
السياسية والنخب الحاكمة، وتحت  
ضغوط خارجية وداخلية الا ان حالة  
ال العراقي كانت تناح تدخل عسكري  
امريكي اسقط النظام الاستبدادي، بعد  
عجز القوى السياسية العراقية على  
اختلاف اطيافها من اسقاطه وهذا  
يعني ان العامل الخارجي كان الرابع  
في احداث التحول الديمقراطي  
العربي.

ومع ذلك فان العامل الداخلي  
بعد عملية الاسقاط قد بدأ يأخذ دوره  
بشكل جلي واساسي، ولعل مسؤول

وبعد التحقق من القواعد التي  
تحكم في التحول الديمقراطي والقواعد  
التي تعتمد عليها الانتخابات فان  
السؤال الذي يطرح هو هل تكفي هذه  
القواعد لتحقيق شروط التحول ونجاح  
الانتخابات؟

وعند الاجابة نرى من ان  
الانتخابات الدورية والتزيبة هي ركن  
من اركان أي عمل سياسي ديمقراطي.  
وان الانتخابات هي واحدة من القواعد  
الأساسية في العمل السياسي والتي تقوم  
بعملية الفصل والجسم في التفاصيل  
السياسية وبشكل سلمي ومقبول من

الجميع ومنقى عليه منهم.  
 الا انه يجب علينا ان نشدد  
على ان الانتخابات لوحدها لا تستطيع  
ان تضمن التحول الديمقراطي في  
العراق، رغم ايجابياتها الكثيرة والتي  
لا خلاف عليها. فالقواعد المذكورة  
اعلاه رغم اهميتها لابد ان ترافق  
بقواعد اخرى حتى تضمن سلامة  
التحول الديمقراطي في العراق ومن  
هذه القواعد مايلي:

أ. التركيز على الحلول الوسطى  
والاعتدال والتكييف والتوفيق  
ما بين القوى السياسية  
والاجتماعية والدينية وهي  
تمارس نشاطها المتنوع سواء  
كان على مستوى السلطة او في  
الموقف منها والتعامل معها.

ب. الا تكون هناك هيمنة طرف  
واحد على المعادلة السياسية  
والحكم ومن خلال احتلال  
جماعية القرار السياسي

ما استطاعت الحكومة ان تعززها بشرعية الانجاز فانه مستحق مكاسب كثيرة واعتماد الانتخابات كركيزة في التحول، وما قبلها من سياسة التوافق والتحاور المتبادل لا يعني سوى ان الحياة السياسية في العراق في العهد الجديد ارتكزت على مسلمات ديمقراطية وابعدت عن كل مسلمات السلطوية وهذا شيء قيم ومهم جداً. ولكن مع ذلك فان الانتخابات وان كانت هي الخطوة الاساسية والمهمة لتحول الديمقراطي الا انها كانت فقط الخطوة الاولى في الطريق الصحيح ولكنها ليست الكاملة التي تحتاج لخطوات اخرى تدعمها وتعززها خطوات لا تسعد على انجاز التحول الديمقراطي في العراق حسب بل لنجعل هذا التحول الديمقراطي خير حافظ للوحدة الوطنية العراقية ولتكن هذه الاخيرة احدى دعامات التحول الديمقراطي في العراق.

<sup>(١)</sup> د. اكرم يدر الدين، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرق آسيا، في محمد السيد سليم، التحولات الديمocratية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القادر، ١٩٩٩، ص. ٢.

<sup>(٢)</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>(٣)</sup> د. تجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الاسلامي، في العالم العربي، دار المتنار، الاردن، ٢٠٠٢، ص. ٢٠٠.

<sup>(٤)</sup> المصدر السابق نفسه.

<sup>(٥)</sup> شيخنا حمدي ولد الفقيه، الانفتاح السياسي الراهن في موريتانيا، قراءة أولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨١، ٢٠٠٢، ص. ٨٦.

التحول الديمقراطي العراقي سيعتمد على ارجحية أي خيار من الخيارات الخيار الامريكي والثاني الخيار الديمقراطي العراقي الوطني.

والتوافق ان حصل بين الخيارين فإنه سيكون عامل دفع للتحول الديمقراطي اما ان حصل تناقض فإنه من المحتمل ان يضع اشكاليات في طريق التحول.

ثم ان التحول الديمقراطي في العراق شاركت فيه اطراف عراقية كثيرة وقوى سياسية وحزبية واجتماعية ودينية متنوعة وهذه لصالح التحول وتعزيزه ولكن يبقى مع هذا ضرورة ادخال القوى الاخري المقاطعة او الممتعنة او المتحفظة على عملية التحول حتى تكتمل العملية ويتحقق نوع من الاجماع على الطريق الديمقراطي، وهوامر مهم جداً وهذا سيحتاج التحول لمبادرات تتعلق بتعزيز الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وآية مبادرة اخرى تخدم ذلك.

ونذكر هنا ان قرار مجلس الامن المرقم ١٥٤٦ مثلاً ركز على التحول السياسي فإنه أكد ايضاً على المصالحة والحوار ايضاً.

وقد اعتمد هذا التحول الديمقراطي في العراق بداية على ما يسمى الحكومة التمثيلية، الا انه بعد الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ فان الحكومة ستتحول من تمثيلية الى منتخبة وهذا يعني ان خياراتها ستكون اوسعاً لجمع ما بين شرعية التمثيل وشرعية الانتخاب واذا

- (١) نص البيان الصحفي في جريدة الصباح، بغداد، العدد ١١٨ في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣.
- (٢) بيان الحزب الشيوعي العراقي (القيادة المركزية) حول الواقفية بعنوان اتفاقية تكريس الاحتلال وليس الانسحاب الامريكي في ٨.١١.٢٠٠٣.
- (٣) قاتلون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
- (٤) مجلة المستقبل العربي، رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق، بيروت، العدد ٢٩٤، ٢٠٠٣، ص ١٣٢.
- (٥) المصدر السابق نفسه، ص ١٣١.
- (٦) رند رحيم فرانكى، مراقبة الديمقراطية في العراق: تقرير رقم واحد عن الوضع في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٩، ٢٠٠٣، ص ٨٢-٨٠.
- (٧) عبد الجبار احمد عبد الله، واقع ومستقبل الخيار الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٠٠٤، ٤٩، ص ١١٥.
- (٨) الانترنت، معهد امريكي يبحث في سبل ارساء قواعد الديمقراطية في العراق.
- (٩) د. عبد الجبار احمد عبد الله، المصدر السابق ذكره، ص ١١٥.
- (١٠) الانترنت، المصدر السابق ذكره.
- (١١) قاتلون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.
- (١٢) نديم عيسى، ملاحظات حول الخيار الرئاسي في العراق مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٢٩، ٢٠٠٤، ص ٧١.
- (١٣) د. ازهار عبد الكريم، الديمقراطية الدستورية، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٢٥.
- (١٤) د. جورج طرابيشي، في ثقافة الديمقراطية، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ص ١٢-١١.
- (١) Eugen Jkolb, Aframewor for political Anaylsis, prentice Hall, U.S.A, 1978, P. 71.
- (٢) Robert Cord, political science, Appleton Century, New York, 1974, P. 113
- (٣) د. نجيب الغضبان، المصدر السابق ذكره، ص ٤.
- (٤) حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في افريقيا: القضايا والمناخ وافق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٣، ١٩٩٧، ص ١٦.
- (٥) د. نجيب الغضبان، المصدر السابق ذكره، ص ٢٨.
- (٦) المصدر السابق نفسه، ص ٢٩.
- (٧) اكرم بدر الدين، المصدر السابق ذكره، ص ٢.
- (٨) احمد فارس، الانتخابات ومستقبل التطور الديمقراطي في كينيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٢، ١٩٩٨، ص ٢٠٦.
- (٩) حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق ذكره.
- (١٠) الشيماء علي عبد العزيز، الصراع السياسي في الكونغو برازافيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، ١٩٩٨، ص ٢٤٩.
- (١١) حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق نفسه.
- (١٢) اكرم بدر الدين، المصدر السابق ذكره، ص ٣.
- (١٣) د. شفاء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٦٩.
- (١٤) انظر: رعد الجدة، التشريعات الدستورية العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩، ص ١٢٨.
- (١٥) القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٠٠٣/٥/٢٢
- (١٦) القرار ١٥١١ الصادر في ٢٠٠٣/١٠/١٦
- (١٧) القرار ١٥٤٦ الصادر في ٢٠٠٤/٦/٨

(٢٤) المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

(٢٥) حمدي عبد الرحمن، المصدر السابق ذكره، ص ٢١.

(٢٦) شيخنا محمد ولد الفقيه، المصدر السابق ذكره، ص ٩٠.

(٢٧) د. عبد الجبار احمد، المصدر السابق ذكره، ص ١٣٣.

(٢٨) م. همسة قحطان، الاسم المتحدة والانتخابات العراقية في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٩٦.

(٢٩) د. ثناء فؤاد عبد الله، المصدر السابق ذكره، ص ٢٢٤.

(٣٠) د. حازم علي، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة للعراق و موقف القوى السياسية والحزبية منه، اوراق عراقية، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، العدد ١، ٢٠٠٥، ص ٤٦.

(٣١) د. عبد الجبار احمد، المصدر السابق ذكره، ص من ١٣٣-١٣٤.